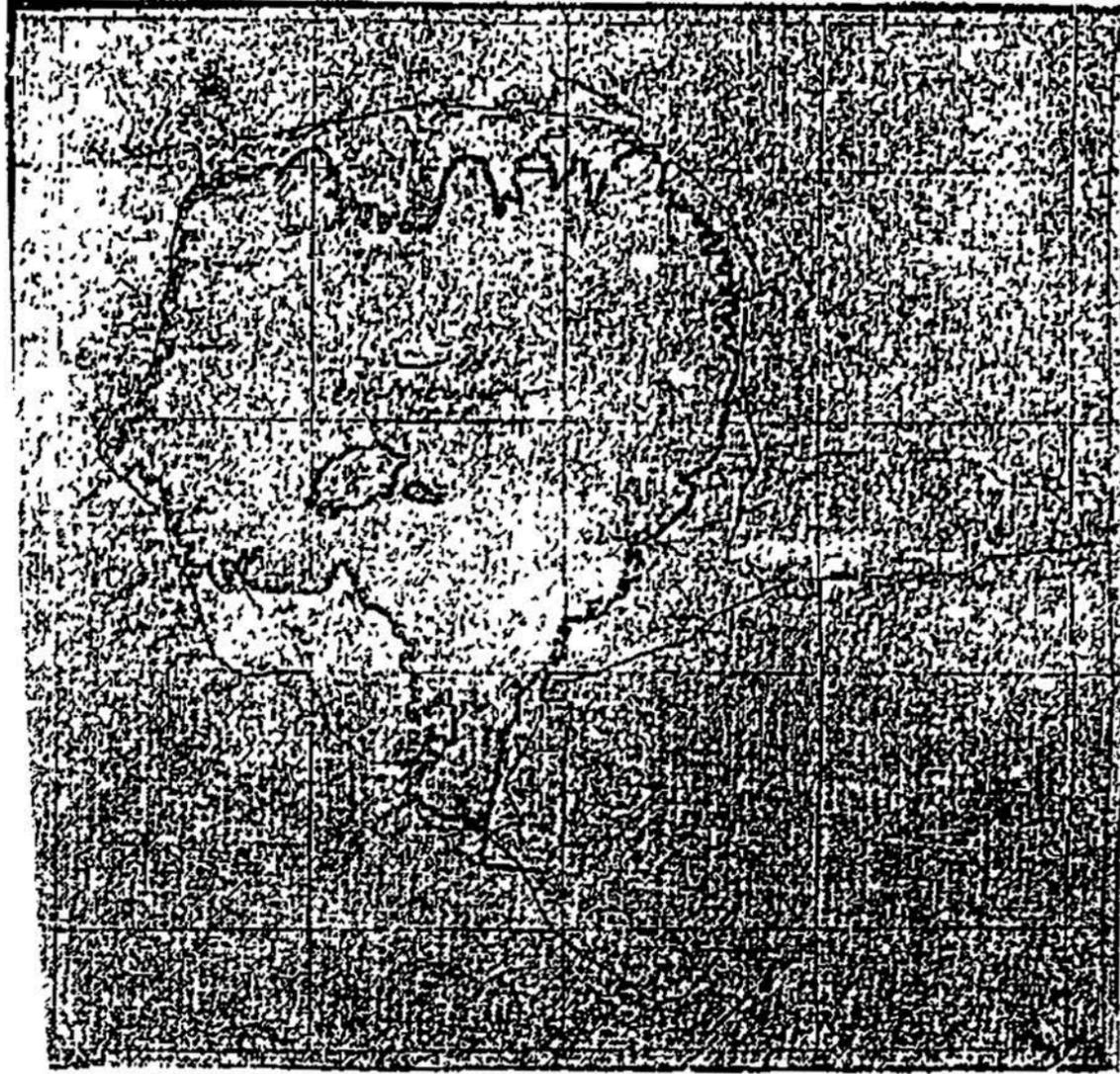


المصدر: الاهرام  
التاريخ: ٥ نوفمبر ١٩٣٧

# خطر كيبو على مصر

حكومة الحبشة تتفق مع شركة امريكية  
على انشاء سد على بحيرة تسانا



نقلنا عن كتاب «الدليل في موارد اعالي النيل» تأليف السير جاردين .

إذا كانت تهتم بهذه المسائل لغايات استثمارية استكالية - فإن حق مصر الظاهر ومصالحها أوضح في العلم بكل ما يدور بشأن نهر النيل من النيل منابيم ومجاري ، وفي ان تكون لها السكمة في كل اتفاق . ولكن حكومة مصر وقفت ازاء هذه المسائل الخطيرة موقف المتفرج فقد عقدت بريطانيا مع الحبشة اتفاقا وعقدت بريطانيا وايطاليا اتفاقا على توزيع الفيود ونقسم المنافع في بلاد الحبشة ومن ذلك الإشراف والتصرف في منبع النيل وإشياء سد على بحيرة تسانا لتحكم في ماء النيل الأزرق لأرواح اراضي السودان التي جعلوها مزرعة بريطانيا وجعلوا السودان بين المصيرين مجرد عمال هاليهم القرم والشركة الإنجليزية الغنم . والحكومة المصرية بنيت مكتوفة اليدين كأن الامر لا يعنيها شيئا

ان البلاد المصرية بلاد زراعية قوام حياتها نهر النيل بما يجعل كل عام من ماء الفيضان الانبي من النيل الأزرق ، وبما يعمل من طمي ينحصب الارض . وقد عرفنا ان منابع هذا النهر في الاقاليم الاستوائية وفي الحبشة وان مجاريه الاولى تسير في السودان . ولذلك طالبت مصر وتطالب بالسودان بمحدوده الاصلية ولم تكن في مطالبها مغالية او مسرفة او مستعمرة اولئكنا طلبت الحق الطبيعي وطلبت الحياة . ولا تستطيع مصر ولن تستطيع ان تكون مستقلة استقلالاً حقيقياً او اقتصادياً الا اذا كان لها الاثر الكامل على السودان . ولستنا

جاءتنا بقرافانا الخاصة من لندن وبرلين امس بنجر خطير اذا صح واذا نفذ ما جاء به تهددت حياة مصر بنجر عظيم واضمحى سكان مصر اما حادث خطير . ذلك ان جماعة من المالبين الامر يكتفين قد انفقوا مع الرأسمال نفري ولي عهد الحبشة على اشياء سد لبحيرة تسانا . وقدرت نفقات المشروع باربعة ملايين من الجنيهات واذ انجز المشروع فستقبض الشركة الامر يكتيفي وحكومة الحبشة على منبع النيل في النيل الأزرق وهو الذي يفيضانه السنوي يؤتي مصر الخصب والذي يجعل اراضيها تربة زراعية مثمرة تفيض حياة ورفاهية وثروة ، وتها من مصر حجة للنيل . كما جعلها في الماضي ام المديريات واس الحضارات في زمن كانت فيه الامم الاخرى تنه في عالم الوحشية والجهالات

لقد نسل وتبل شرقة هويت التي تتولى المشروعينما اذا كانت المعاهدة للمعقودة بين بريطانيا العظمى وايطاليا على الحبشة تحول دون انقطاع مقاول السد لشركة امر يكتيفي فقال ان ليس هنالك معاهدة تحول دون انقطاع الحبشة بمواردها الطبيعية بوجه من الوجوه . وسئل عما اذا كانت الحكومة البريطانية قد ابانت خبر هذه المفاوضات الجارية في امر يكتيفي فقال : ان حكومة الحبشة تمد نفسها حرة في اعطاء هذه المقاولات لمن تريد .

\*\*\*

لقد ثبت ما قلناه وكررناه من قبل من انه واجب ان نشترك مصر في كل مفاوضة خاصة بالسودان وارضيه وبنابع النيل . وان يجتري

اليوم في مقام اثبات الاسيد للفة وية والطبيعة والتاريخية الدالة على ارتباط مصر بالسودان ارتباطا كلياً لا يجرأ ولا يقبل التجزئة مهما ارادوا من مشروعات وعقدوا من معاهدات . فان ذلك قتناه وترداه حتى اصبح يجري مجرى البدييات

\*\*\*

ان الانجاز في اشد غلاة «مبتعض» بهم وفي اقصى مطامعهم الاستعمارية في السودان ، لم ينكروا حق مصر في ماء النيل ومصالحها في الحصول على الماء الكافي منه لري اراضيها . وقالوا انهم من اجل ذلك مستعدون لاعطاء الضمانات اللازمة

ولا شك ان مما يترتب على هذا الاعتراف المصر ببح انتمكروا من الانجاز ان تشترك مصر في الماء وضمانات الخاصة بمناجم النيل وان لا تقوم هناك خزانات او سدود وان لا يساح ري اراض جديدة الا بعد موافقتها وهشورتها

ولكن اذا فاقنا هذا بما يشترطه بين انجلترا والنيل والحبشة والحقا اخر جرى بين انجلترا واطاليا ومصر صاحبة الحق الاول وصاحبة المصلحة الاولى لم تستر ولم تشا حكومتها ان تخار الحكومة الانجليزية وان تقول لها ان اشترك مصر في كل مناوضة من هذا القبيل ضروري من اجل ضمان ماء الري اللازم للاراضي المصرية وان الحكومة الانجليزية ما فعلت بسائر رجالها وصحافتها تعترف لمصر بحق ضمان ماء الري واليوم يدعهم مصر خطر عظيم . فهل تتمد الحكومة المصرية الدستورية الحالية عن

البحث في ذلك المشروع الخطير الذي يرمي الى اثناء سد للنيل الازرق بصرف في ماء النيل مصر فامطابقا ويدع مصر ضحيه لكل النتائج التي تترتب على ذلك فقد قلنا لحكومتنا ان تهتم بعلاقتها مع الحبشة وان تعين في تلك البلاد ممثلين رسميين وان تهتم بحل ما بين الحبشة والكنيسة القبطية الارثوذكسية من خلاف وان تستغل ما بين مصر والحبشة من علاقات ديدية وتاريخية وطبيعية . قلنا ذلك ونحن عالمون بالخطار التي تستهدفها مصر بسياسة الاهمال والاضغاث والانكسار في مسألة مناجم النيل وسدوده وبجاريه

فوجه اليوم نظر الحكومة الى الاهتمام الجدي ببحث مسألة السد الجديد وغيره من المسائل والاتفاقات حتى لا تقاها مصر بخاطر لا تجد له من دافع

رسمي . اليوم هل علمت حكومتنا شيئا عن مشروع السد . وهل اهتمت بما علمت . وهل ستقوم بواجبها بعد هذا التنبيه ؟

ان رئيس الوزارة في لندن وقد اطلع على هذا الخطير الخطير بطبيعة الحال ونحن نرجو كل الرجاء بان لا يتأدر عاصمة انكثرا قبل ان يصفى مع الوزراء البريطانيين مسألة مياه النيل بل مسألة حياة مصر كلها . ومما يقوى هذا الرجاء ما ارسله لنا مراسلنا الخاص في لندن من ان المفهوم ان مسألة تسانا كانت موضوع المباحثات التي جرت بين ثروت باشا ووزارة الخارجية امس

تصرف نهر «أبي» دلت على أنه يعادل ثلاثة ملايين ونصف مليون متر مكعب في اليوم ويمكن تلخيص الحالة في ما يأتي:

الأمطار متحبة بالملايين المقدار في السنة	٩٥٧٢
المياه الواردة إلى البحيرة	٣٦٤٨
المياه المتبخرة	٢٩٢٤

وإن اعتبر مسودعي البحيرة الحقيقيين بنحو ثلاثة آلاف مليون متر مكعب في سنة يكون مطرها معتدلاً مع أنه يستحيل تخزين أكثر من ألفي مليون متر مكعب في السنة التي يكون مطرها معتدلاً. وربما ينسحق تخزين أكثر من خمسة آلاف مليون متر مكعب في سنة عذرة الأمطار فيما لو تبسرت وسالت خزاناتها ويهتسر جعل البحيرة خزانا للمياه بدون تبدل ولا تغيير تظاهر وذلك تعديل منفذ ماؤها تبدلاً ملائماً. ولا يخفى أن الثلاثة الآلاف متر مكعب هو مقدار جسم جداول النيل الذي يرتأب فيه هو ما إذا كان خزان يسع هذا المقدار ينبغي بالفرض المطلوب مع النظر إلى هذه الشقة وتبدد الماء في الجو بخارا في أثناء سيره في مساحته. فإنه ليكون لمصنعة مصر وحدها مع كون ذلك مجرد مصاحب والشا كل السياسية. ولا مشاحة في أن واقفة بحيرة تساماً تكون خزانا للبحر الأزرق تستمد منه ترسح الري التي تسقي أراضي الجزيرة والأراضي الواقعة إلى شرق ذلك، النهر في السودان لآخر بين واضح فهو لا بد منه في مستقبل السنين يوم تذلل العقبات السياسية ونفترض أن المشاكل السياسية انحلت وصارت بحيرة تساماً خزانا فهي حينئذ تدر تصرفاً قدره ١٥ مليونا من الأمطار المكعبة في اليوم مدة ستة أشهر (من أول يناير إلى آخر يونيو)

## بيانات ومعلومات

عن بحيرة تساماً

(ملخصة عن مذكرة لستر تشارلس ديوي في كتاب «الدليل في موارد أعالي النيل» للسير و.ام جارسن) تبلغ مساحة البحيرة ثلاثة آلاف كيلو متر مربع تقريباً ومساحتها حوضها الذي يجره الفيض أربعة عشر ألف كيلو متر مربع هذا ما عدا مساحة البحيرة نفسها. ويصح تقدير ما ينزل من المطر في حوض حائر البحيرة بمتر في السنة هطل تقريباً في أربعة أشهر وهي يونيو و يوليو وأغسطس وسبتمبر. واعتقاد الباحثين أن منطقة ماء البحيرة لا تعتبر مجتمعاً صالحاً لاخزان المياه فإن ما يسيل من مياهها لا بد أن تختلف كميته اختلافاً كبيراً فزيادة مياه البحيرة بقدر متر واحد في مساحتها البالغة ثلاثة آلاف كيلو متر تساوي ٣٠٠٠ مليون متر مكعب. يضاف إليه خمسة وعشرون في المائة من مندر الأمطار بعدل متر واحد فوق منطقة حائر الماء التي تبلغ مساحتها أربعة عشر ألف كيلو متر مربع فيكون لتساماً ٣٥٠٠ مليون متر مكعب ويكون مجموع الماء الصاب في البحيرة ٩٥٠٠ مليون متر مكعب في سني الفيض المقل وقد يزيد على هذا المقدار في السنين الغزيرة الأمطار. ومن الواضح أن الفاعل الأعظم في انخفاض منسوب البحيرة إنما هو التبخر. فيحدث كل يوم تبخر مقداره نحو نصف سنتيمتر فينبعث من ماء البحيرة ١٥ مليون متر مكعب في اليوم أو أكثر من تصرف النهر الخارج منها بأربع مرات لأن الأرض التي استخرجت لمعرفة